

# لما الخليج يقول كفاية... السيسي يستجدي الكويت لتأجيل وديعة الـ 2 مليار دولار ويطلب مهلة جديدة



السبت 11 أبريل 2026 02:30 م

لم تعد الوديعة الكويتية البالغة 2 مليار دولار مجرد بند مالي مؤجل داخل دفاتر البنك المركزي المصري، بل تحولت في أبريل 2026 إلى عنوان مكشوف لأزمة أعمق تضرب بنية التمويل الخارجي التي اعتمدت عليها السلطة لسنوات. الأبناء المتداولة عن مطالبة الكويت باسترداد المبلغ فتحت ملفًا ظل مؤجلًا طويلًا، وكشفت أن ما جرى تقديمه باعتباره دعمًا سياسيًا ثابتًا لم يعد يحظى بالمعاملة نفسها داخل العواصم الخليجية.

تزامن ذلك مع ضغوط اقتصادية داخلية متصاعدة، تبدأ من أعباء الدين الخارجي ولا تنتهي عند إجراءات التقشف وتراجع القدرة الشرائية وارتباك سوق الصرف. في هذا التوقيت تحديداً، بدا طلب القاهرة مهلة إضافية قبل السداد إقرارًا عمليًا بأن هامش المناورة يضيق، وأن الودائع الخليجية التي ساعدت على تثبيت المشهد المالي في السنوات الماضية لم تعد مضمونة التجديد بالشروط القديمة.

## وديعة تستحق الآن ورسالة خليجية لا تخطئها القاهرة

لذلك، جاءت الأنباء عن رغبة الكويت في استرداد وديعتها الأولى المستحقة في أبريل 2026 بقيمة 2 مليار دولار، بينما تستحق الوديعة الثانية البالغة 2 مليار دولار في سبتمبر 2026، لتضع القاهرة أمام استحقاق مالي وسياسي في وقت واحد. بيانات البنك المركزي المصري أظهرت أن الودائع العربية طويلة الأجل تبلغ 9.3 مليار دولار، منها 4 مليارات للكويت و5.3 مليارات للسعودية.

ثم، لم يعد معنى هذه الخطوة محصورًا في تحصيل أموال مستحقة، لأن توقيتها ارتبط بتبدل واضح في طريقة التعامل الخليجية مع الملف المصري. صندوق النقد الدولي شدد في مراجعته الرابعة في مارس 2025 على ضرورة تسريع الإصلاحات الهيكلية وتقليص بصمة الدولة ودفع التخارج، وهو ما جعل أي دعم خارجي جديد أكثر التصاقًا بشروط الإصلاح والعائد الواضح.

وبعد ذلك، اكتسب الحديث عن إرسال عبد الفتاح السيسي مبعوثًا خاصًا إلى أمير الكويت لطلب مهلة إضافية دلالة تتجاوز البروتوكول السياسي، لأنه يعكس ضغطًا فعليًا على السيولة الدولارية لدى القاهرة. الخبير الاقتصادي محمد أبو باشا، رئيس تحليل الاقتصاد الكلي في إي إف جي هيرمس، سبق أن ربط احتواء الضغوط الخارجية بتحويل الودائع الخليجية إلى استثمارات لا إلى تمويل مؤجل بلا نهاية، وهو ما يفسر حساسية استحقاق أبريل الحالي.

## من مكالمة التضامن إلى قلق سعر الصرف

وفي هذا السياق، بدا الاتصال الهاتفي الذي أجراه السيسي مع أمير الكويت في 16 مارس الماضي، وأكد خلاله أن أمن الخليج جزء من الأمن القومي المصري، جزءًا من محاولة سياسية لاحتواء توتر أخذ في الصعود. لكن هذا الخطاب لم يبدد المخاوف من أثر سحب الوديعة على استقرار الجنيه، خاصة أن اعتماد الاحتياطي على الدعم الخليجي ظل عنصرًا ثابتًا في إدارة الأزمة النقدية منذ سنوات.

كذلك، فإن الخطر الذي تتحدث عنه تقديرات اقتصادية لا يتوقف عند قيمة الـ 2 مليار دولار نفسها، بل يمتد إلى احتمال أن تسلك السعودية وقطر المسار ذاته.

هذا الاحتمال هو الذي يفسر القلق المتزايد داخل دوائر الحكم، لأن الحديث هنا لا يدور عن مبلغ منفرد، بل عن نموذج تمويل كامل قام على الودائع الخليجية كأحد أعمدة تثبيت سعر الصرف

ومع ذلك، فإن بعض التقديرات التي تتحدث عن قفز الدولار إلى 150 جنيهاً إذا سُحبت الودائع الخليجية دفعة واحدة، تعكس درجة الهشاشة أكثر مما تقدم رقمًا محسومًا  
جيمس سوانستون، كبير الاقتصاديين في كاييتال إيكونوميكس والمتخصص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكد في أكثر من تقييم أن أزمات مصر تعود إلى الاعتماد المتكرر على تدفقات خارجية استثنائية من دون معالجة جذرية لاختلالات السياسة الاقتصادية وسعر الصرف

### السوشيال ميديا الكويتية ترفع الغطاء عن غضب قديم

وبحسب ما عكسته الصحافة الكويتية ومنصات التواصل، فإن الأزمة لم تبق داخل القنوات الرسمية، بل خرجت إلى العلن باعتبارها لحظة مراجعة علنية لعلاقة مالية استمرت سنوات  
عدد من الكتاب والمعلقين الكويتيين اعتبروا أن الوقت حان لاسترداد الأموال، وأن الكويت لم تعد مطالبة بتمويل نظام لم يقدم، من وجهة نظرهم، نتائج إصلاحية تبرر استمرار الدعم المفتوح

ولهذا، جاءت بعض التغريدات الكويتية مباشرة وقاسية في لهجتها أحد الحسابات تناول القضية بوصفها استحقاقًا مؤجلًا حان موعده، لا منحة قابلة للتمديد التلقائي، وهو ما منح الخطاب المتداول على المنصات طابعًا ضاغطًا على صانع القرار الكويتي وأعاد طرح السؤال حول جدوى الاستمرار في السياسة السابقة تجاه القاهرة

<https://x.com/zin66j/status/2041892463745417596>

كما ذهبت تغريدات أخرى إلى أن القاهرة تعاملت مع الودائع الخليجية باعتبارها حقًا مكتسبًا لا التزامًا ماليًا محدد الأجل، وأن على الكويت أن تتحرك وفق مصلحتها المباشرة لا وفق اعتبارات المجاملة السياسية

[https://x.com/Hassan\\_Kwt75/status/2041836351708913930](https://x.com/Hassan_Kwt75/status/2041836351708913930)

هذا الخطاب أظهر أن الغضب لم يعد حكرًا على المعارضة أو الأطراف الهامشية، بل بات جزءًا من مزاج عام أكثر صراحة وحدّة

وبينما اتجهت أصوات أخرى إلى تحميل استمرار الدعم مسؤولية تأجيل الإصلاحات، برز تعليق الكاتب جاسم الحسين بوصفه الأكثر دلالة سياسيًا، إذ ربط بين تآكل صورة السلطة المصرية وبين فقدان الثقة الخليجية في قيمة المواقف المتأخرة

<https://x.com/JassemAlhussein/status/2041961002024014248>

وفي الاتجاه نفسه، تبدو ملاحظة مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري، منسجمة مع هذا التحول، إذ أكدت أن الدعم الخليجي لمصر أصبح أكثر مشروطية من السابق وأن الاقتصاد ما زال يواجه تحديات ثقيلة في النمو والاستثمار والانضباط المالي

[https://x.com/watanserb\\_news/status/2040933753682297336](https://x.com/watanserb_news/status/2040933753682297336)

وأخيرًا، فإن استدعاء ما كتبه ناصر الدويلة في فبراير 2023 عن إعادة الكويت والسعودية تقييم الوضع المصري، يوضح أن الأزمة الحالية ليست مفاجأة طارئة، بل امتداد لمسار بدأ منذ سنوات ثم خرج الآن إلى العلن مع أول استحقاق ثقيل في 2026.

[https://x.com/nasser\\_duwailah/status](https://x.com/nasser_duwailah/status)

بهذا المعنى، لا تكشف أزمة الوديعة الكويتية نقص السيولة فقط، بل تكشف أن الثقة نفسها أصبحت ديبًا مستحقًا على السلطة المصرية، وأن استرداده أصعب بكثير من استرداد 2 مليار دولار